

سأل الصالح عن صلاحيات مدير عام الهيئة العامة للبيئة اليحيى يستفسر من وزير التجارة عن تسكين موظفي البورصة

وجه النائب فيصل الجبجي سؤالاً برلمانياً إلى وزير التجارة والصناعة انس الصالح جاء كالتالي:

1 - ما آخر التطورات التي تمت في تسكين موظفي البورصة باعتبارهم موظفي هيئة أسواق المال بنص المادة 157 والتي تنص على «دون إخلال بالأوضاع الوظيفية المقررة لموظفي سوق الكويت للأوراق المالية في تاريخ العمل بهذا القانون، يستمر هؤلاء الموظفون في العمل لدى الهيئة بذات الحقوق والواجبات القائمة في ذلك التاريخ وتتم تسوية ودفع مكافأاتهم عن فترة عملهم السابقة بمعرفة سوق الكويت للأوراق المالية، وتلتزم الهيئة بإعادة تأهيل وتسوية أوضاع موظفي سوق الكويت للأسواق المالية وفق مقتضيات العمل بهذا القانون ولا تحتل الوظيفة التنفيذية».

2 - ما هي آلية التسكين التي تمت مع موظفي السوق سابقاً والتي تنص على «دون إخلال بالأوضاع الوظيفية المقررة لموظفي سوق الكويت للأوراق المالية في تاريخ العمل بهذا القانون، يستمر هؤلاء الموظفون في العمل لدى الهيئة بذات الحقوق والواجبات القائمة في ذلك التاريخ وتتم تسوية ودفع مكافأاتهم عن فترة عملهم السابقة بمعرفة سوق الكويت للأوراق المالية، وتلتزم الهيئة بإعادة تأهيل وتسوية أوضاع موظفي سوق الكويت للأسواق المالية وفق مقتضيات العمل بهذا القانون ولا تحتل الوظيفة التنفيذية».

3 - ما صيغة المعلومات التي وردت اليها من الهيئة قد استعانت بمجموعة من موظفي البورصة بصفة مؤقتة رغم أنهم موظفو الهيئة بنص القانون مع العلم بأنهم ذهبوا بنفس المسمى الوظيفي بالبورصة وتمت مخاطبتهم لمباشرة العمل بالهيئة بصفة مؤقتة مع العلم بأنهم موظفو الهيئة بنص القانون - المادة 157 - تعيينات من خارج السوق مع العلم أن هناك قسماً كاملاً بالبورصة لا يوجد لديه عمل منذ انتقال الأعمال الرقابية والهيئة في شهر سبتمبر 2011 ولم تقم الهيئة بنقل هذا القسم إليها مع العلم أن الأقسام الرقابية بالبورصة لا يقومون بأي عمل والهيئة قد قامت بالتعيين من خارج السوق مع العلم أن الكفاءات الموجودة في البورصة هي أكثر خبرة في هذا العمل وهم موظفون بالهيئة



فيصل الجبجي

الكندري يطالب بصرف الحوافز التشجيعية إنصافاً للمسعفين وفني الطوارئ الطبية

صرح مقرر اللجنة الصحية د.محمد الكندري بأهمية إنصاف المسعفين الكويتيين وفني الطوارئ الطبية وإعطائهم حوافز تشجيعية لتصبح هذه المهنة جاذبة بعد أن أصبحت طاردة للكثيرين رغم أهميتها الكبيرة ولأنها تعتبر الخط الأول للتعامل بين متلقي الخدمة الصحية ومزودي هذه الخدمة. خصوصاً أنها تتعلق بالحالات الحرجة مثل ضحايا الحوادث المرورية وغيرها من الحالات الطارئة.

وأكد د.الكندري أهمية أن تكون مقاييس الجودة والاعتراف في هذه الإدارة متطابقة مع المعايير والمقاييس العالمية، خصوصاً في سرعة وصول الإسعاف والشعب الأمامية للخدمة الإسعافية المتبعة مع الحالة أو المريض من قبل المسعف. واختتم د.الكندري بأهمية أن تولي وزارة الصحة الأهمية الكبيرة لإدارة الطوارئ الطبية نظراً لما تعانيه من مشاكل وقصور يؤثر بشكل كبير على الدور الذي تقوم به هذه الإدارة. وبهذا الصدد تقدم د.محمد الكندري بأسئلة برلمانية إلى وزير الصحة جاء فيها:

1 - ما عدد سيارات الإسعاف التي تعمل في الخدمة حالياً؟ وهل العدد كاف حسب المهام المطلوبة أم يوجد نقص في العدد؟ يرجى تزويدي بالعدد وفقاً للمناطق الصحية، وكذلك وفقاً للمهمة المطلوبة (نقل المرضى إلى المستشفيات - بين المستشفيات - غيرها).

2 - هل توجد سيارة إسعاف لكل مستوصف صحي؟

3 - هل يتوافر إسعاف جوي مجهز بالكامل؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، يرجى ذكر الأسباب، وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى ذكر العدد والتفاصيل.

4 - هل يتم تجهيز سيارات الإسعاف بالأجهزة والأدوات اللازمة حسب المعايير العالمية للجودة والاعتراف؟ يرجى تزويدي بالتفاصيل والمقاييس.

5 - هل تتطابق المعايير والمقاييس العالمية مع معدل المدة التي تستغرقها سيارة الإسعاف للوصول إلى موقع الحدث بعد البلاغ؟ يرجى تزويدي بتلك المعدلات (المدة) خلال الأعوام الثلاثة الماضية.



د.محمد الكندري

الطريجي يشيد بسحب جنسية الضابط العراقي

تقدم النائب د.عبدالله الطريجي بالشكر الجزيل لصاحب السمو الأمير وإلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، حيث «أبلغت بإصدار مرسوم بسحب جنسية الضابط العراقي وقد أقرت هذا الموضوع من قبل وكان البعض يشكك في مصداقية المستندات والمعلومات التي لدي».

وبين الطريجي في تصريح صحافي إلى أن المعلومات التي لديه تبين أن الضابط العراقي كان موجوداً في الكويت قبل الغزو، وأيضاً هناك مستند رسمي يخاطب فيه القيادة العراقية ويحدد في منطقة العدلية وبين فيه أن أفراد المقاومة الكويتية هم الخونة الذين يتعاملون مع أسرة آل الصباح والنظام الكويتي.

وتنمى الطريجي من وزير الداخلية أن يلتفت لما وراء سحب الجنسية ويطلع مجلس الأمة والشعب الكويتي على الأشخاص الذين توسلوا لمنح الضابط العراقي الجنسية الكويتية ومن وراءه ولكن بعد التحقيق صدر المرسوم بسحب الجنسية.

وقال الطريجي أن مرسوم سحب الجنسية بين أن هناك خلافاً واضحاً وتجاوزات وتلاعباً في ملف الجنسية، حيث حذرنا مراراً من عملية التلاعب بالتركيبة السكانية. وأضاف أن هناك معلومات

وتقرير الشيخ «ناصر الجابر» ونطالس بفتح تحقيق ببعض الأسماء المشبوهة التي حصلت على الجنسية الكويتية. ومن الضباط والمسؤولين في عملية فتح هذا الملف وفي اللجنة والتي تبين أن هذه البيانات، واعتبر الطريجي أن ملف التجنيس خط أحمر.

في الكويت، قال أنه فوجئ بالأعداد الكبيرة والتي تبين أن الكثير منهم يحملون المادة عشرين أي أنهم يعملون خدماً وسواقاً، وهذا لم نعتد عليه، كما أن كثيراً منهم يحملون إقامات يكفلون أنفسهم بها، وهذا أمر مستغرب.

وقال الطريجي أنه عند سؤاله عن العمالة الإيرانية لم يأت من فراغ وإنما أحد أعضاء الشبكة التجنيسية التي تحاكم أمام القضاء الكويتي استدرج من قبل الأداة الإيرانية، ولذا أن نتساءل من الذي كان يعرف الأداة الإيرانية داخل الكويت، مشيراً إلى أن هذه الأداة قامت بتصوير الموظف بإحدى مؤسسات الدولة، وتم ابتزازة عن هذه المؤسسات.

وبين الطريجي أنه تقدم بسؤال عن أسماء الإيرانيات اللاتي دخلن البلاد منذ 2007 وتم التلاعب في عملية تحويل الإقامة، خاصة أن سمات الدخول التجارية والعائلية، لا تحول إلى إقامة إلا بشروط، وتبين أن هناك



د.عبدالله الطريجي

السجن 3 سنوات لمن يقدم معلومات كاذبة عن سكنه

قدم النواب نبيل الفضل وعدنان المطوع وفيصل اليوسان وحسين القلاف اقتراحاً بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 32 لسنة 1982 في شأن نظام المعلومات المدنية، وجاء كالتالي:

مادة أولى: تضاف إلى المادة 35 من القانون رقم 32 لسنة 1982 المشار إليه، فقرة جديدة نصها الآتي:

قدم النواب نبيل الفضل وعدنان المطوع وفيصل اليوسان وحسين القلاف اقتراحاً بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 32 لسنة 1982 في شأن نظام المعلومات المدنية، وجاء كالتالي:

مادة أولى: تضاف إلى المادة 35 من القانون رقم 32 لسنة 1982 المشار إليه، فقرة جديدة نصها الآتي:

أكد أن فكرة استقالته من لجنة «البدون» قائمة ما لم تتخذ الحكومة إجراءات لإنهاء القضية

هايف: وزير العدل ليس بمنأى عن المساءلة ما لم يقبل شهادات «الشريعة»

الموضوع والتراث في استقالتي بناء على طلب أعضاء اللجنة. وقال هايف نحن لا نريد أن تكون شهود زور فيما أن تحل القضية وأما أن نستقبل ويرجع الأمر للمجلس، مشيراً إلى أن الحكومة تسببت في الجوازات المزورة ودفعت بالعسكري لأن يشترطوا هذه الجوازات واعطتهم الأموال والان تخلت عنهم وهؤلاء ما نسئهم بدون البدون ورئيس الوزراء منهم بدون القضية عندما كان وزير دفاع.

التعديلات الدستورية وحول التعديلات الدستورية فأكد هايف أن أي تعديل يخلو من المادة الثانية والمادة 79 فهي تعديلات ناقصة وإذا أراد الأخوة أن يكون إجماع فلا بد من إضافة المادتين لأن هذا عليه إجماع من الشارع الكويتي.

المعلومات التي يذكرها جهاز البدون ليست عليها أدلة لذلك من المؤسف أننا في اللجنة نشعر باننا نبدأ من نقطة الصفر، مشيراً إلى أنه يعلم أن كثيراً من أعضاء اللجنة الحالية ليسوا من أعضاء المجلس السابق لذلك ربما لا يشعرون بالمسأة التي عشناها منذ مجلس 2009 والمجلس المتعاقبة مع هذا الملف. وأكد هايف أنه مع تجنيس المستحقين من البدون لكن غير المستحقين هو ليس مع تجنيسهم، لافتاً إلى أن من لديه وثائق تثبت وجوده منذ أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي واحصاءه 65 يجب تجنيسه وإذا كان لدى الحكومة جديفة في تجنيسه على الأقل إن علته اللجنة وعن ذلك، أما خلط الحابل بالنابل بين من عليه قيد ومن ليس عليه قيد لا يجوز

ديار واحد وهم الان يتسولون في الأردن. وشدد هايف على ضرورة حسم قضية البدون وإذا لم يوجد أي تقدم في هذا الملف فلا بد من عقد جلسة خاصة في مجلس الأمة، واستقالات أعضاء لجنة البدون ستفتح المجال لنقاش هذه القضية في المجلس وكذلك بين الأغلبية ورئيس مجلس الوزراء الذي ينبغي عليه أن يجلس مع الفريق المشكل في الجهاز المركزي للبدون برئاسة الفضالة ومكتب الشهيد ليعرف حقيقة هذه القضية.

القيد الأمني وأشار هايف إلى أن جميع البيانات لا تحدث عن وجود قيد أمني عن نسبة معينة من البدون لا يوجد عليها دليل على هذه القيود، كما أن كثيراً من



محمد هايف

وعلى سعيد آخر كشف هايف عن أنه يراقب ما يحصل من نشاط ملحوظ من قبل رجال المباحث وقيادات وزارة الداخلية إزاء بعض الشقق المشبوهة والمؤجرة بالإيجار اليومي لا تريد أن تضحك عن الناس أو الاستهانة بمشاعر البدون خاصة وأن ما حصل معهم أمر لا يستهان به، ومنها على سبيل المثال أبناء الشهيد العززي المتواجدين الآن في الأردن والذين عندما سئلت الحكومة عن حقوقهم ومخصصاتهم أجابت بأن لديهم مخصصات منذ عام 2006 لكننا لم نسلها لهم لأننا لا نعلم أين عناهم.

وتساءل هايف يا سبحان الله مكتب الشهيد المسؤول عن متابعة أبناء الشهداء عاجز عن إيصال هذه المخصصات لأبناء الشهيد العززي ولم يصرف لهم

وزير العدل يقول طلبة كلية الشريعة في الجهاز القضائي، مشيراً إلى أن هناك محاولات لإعادتهم عن هذا الصرح ومحذراً من أن مجلس القضاء ادانيا ليس بمنأى عن المساءلة والمحاسبة.

وقال هايف في تصريح للصحافيين أمس أننا لاحظنا في الآونة الأخيرة أمورا تتعلق باهم المؤسسات في الكويت وهو الجهاز القضائي وما حصل في وظيفة باحث قانوني للترشح إلى وكيل نيابة بشكل انعطافاً خطيراً في هذه المؤسسة ونحن ابلغنا وزير العدل بأن هناك خلافاً في قبول الشهادات ولا يقبل من يحمل الامتياز بينما يقبل من يحمل تقدير جيد.

وأوضح هايف أن هناك جامعات غير معترف بها يقبل خريجوها ولا يقبل آخرون من جامعات معترف بها وهذا الخلط الذي يحصل في لجنة القبول التي شكلها مجلس القضاء لا نرضاه، وتنمى أن يكون مجلس القضاء في منأى عن الشبهات وتحمل وزير العدل مسؤولية هذا الخلط وعليه أن يعيد الأمور إلى نصابها وأن يعيد هذا المسار في قبول أحكام الشهادات الشرعية ولا يمكن تهميش فئة حملة الشريعة وتم تقليص القبول من هذه الفئة إلى خمسة ونحن نعلم أن من أكثر القضايا التي تتداول في قضايا الاموال الشخصية.

وقال هايف هناك نفس بريد اقضاء طلبة الشريعة وناجدهم عن القضاء ونحن مقبلون على اسلمة قوانين وتعديلات دستورية وأغلبية المجلس يتكون من أغلبية إسلامية وبلدنا بلد محافظ وعلى القضاء واللجنة المكلفة ووزير العدل أن يعيد الأمور إلى نصابها في هذا الخلط الخطير ومجلس القضاء ادانيا ليس بمنأى عن المساءلة والمحاسبة ونحن لا نتدخل في الأحكام القضائية ولكن الأخطاء الإدارية التي تشوبها المحسوبيات مسؤول عنها وزير العدل.

وطالب هايف بسان تعلق النتائج والشهادات والتقدير والتلك عندما قدمنا قانون المسابقات القضائية فإنه ليس من فراغ لأنه يقضي على المحسوبيات سواء في القضاء أو في كليات الشرطة والدفاع وغيرها ولا نرضى بهذا الظلم ولا نرضى للصرح القضائي أن تحوم حوله الشبهات.

الشقق المشبوهة

يسر جمعية الإصلاح الإجتماعي

دعوة الجمهور الكريم لحضور فعاليات

معرض الكتاب الإسلامي

37

(ثقافة أسرة)

أرض المعارض - مشرف - صالته 5

للدخول على موقع فهرس الكتاب www.eslah.com | @eslahkuwait | Facebook.com/eslahkuwait

الفترة من ٤/٢٤ إلى ٥/٥/٢٠١٢

المواعيد: من ٩-١ صباحاً، ٤,٣٠ - ٩,٣٠ مساءً

ملاحظة: أيام الاثنين - الثلاثاء - الخميس الفترة الصباحية للطالبات فقط

جمعية الإصلاح الإجتماعي

خطوط الكويت الجوية

KUWAIT AIRWAYS

منذ عام 1954